

## تحرك عاجل

### لاجئ بحريني يواجه خطر الترحيل

يواجه اللاجئ البحريني حكيم علي العربي خطرًا وشيئًا بترحيله من تايلند. فعلى الرغم من وضعه كلاجئ مُعترف به في أستراليا، اعتقلت السلطات التايلندية حكيم داخل البلاد أثناء سفره، استنادًا إلى نشرة حمراء صادرة من "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" (الإنترپول). وإن إعادته القسرية إلى البحرين تشكل انتهاكًا للقانون الدولي.

اعتُقل حكيم علي العربي، لاعب كرة القدم السابق بمنتخب البحرين الوطني، بالبحرين في 2012، وأبلغ عن تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه. وقد أُفرج عنه بشروط، ثم بعد ذلك، حُكم عليه غيابيًا بالسجن لمدة 10 أعوامٍ في محاكمة جائرة. وأدين حكيم بتخريب قسم للشرطة، على الرغم من أنه كان خارج البلاد يخوض مباراة كرة قدم عُرضت على التلفاز في وقت وقوع الجريمة المزعومة ضده. وعقب صدور الحكم، لاذ بالفرار من البحرين في ربيع 2014، واعترفت أستراليا به كلاجئ في 2017.

وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، اعتقلته السلطات التايلندية أثناء سفره إلى تايلند في إجازة مع زوجته، لدى وصوله مطار سوفارنابومي الدولي في بانكوك. وأخبرت السلطات حكيم وزوجته أن اعتقاله جاء بناءً على نشرة حمراء صادرة من الإنترپول حركتها البحرين، وأنه سيجري ترحيله إلى البحرين. وطالبت السلطات الأسترالية رسميًا بالإفراج عنه، حيث أعلنت تايلند أن حكيم لاجئ مُعترف به، وأنه كان يسافر بوثائق أسترالية سليمة. ومنذ ذلك الحين، رُفعت النشرة الحمراء الصادرة بحقه. بيد أن السلطات التايلندية نقلت حكيم إلى مركز لاحتجاز المهاجرين في سوان فولو في 1 ديسمبر/كانون الأول 2018، كخطوة نحو ترحيله.

وفي 3 ديسمبر/كانون الأول 2018، مُثل حكيم أمام محكمة تايلندية مدت فترة احتجازه داخل مركز احتجاز المهاجرين لـ 12 يومًا آخرين، إلى حين البت في القضية. وقد يواجه حكيم السجن إذا رُحل إلى البحرين، بالاستناد إلى حكم الإدانة الجائر الذي صدر بحقه فيما مضى؛ كما يتهدده خطر بالغ بالتعرض

للتعذيب و/أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وكان حكيم يجاهر بالحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين منذ أن طلب اللجوء إلى أستراليا.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالتايلندية أو الإنكليزية، لدعوة السلطات التايلندية إلى ما يلي:

- الإفراج عن حكيم علي العربي على الفور، والسماح له بالعودة إلى أستراليا، إذا رغب ذلك؛
- عدم ترحيله بأي حال من الأحوال إلى البحرين أو أي بلد آخر يتهده فيه خطر فعلي بالتعرض لانتهاكات جسمية لحقوق الإنسان؛
- العمل على احترام الالتزام بعدم نقل أي شخص إلى مكان يتهده فيه خطر فعلي بالتعرض لانتهاكات جسمية لحقوق الإنسان (الالتزام بعدم الإعادة القسرية) في جميع الأوقات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 17 يناير/كانون الأول 2019 إلى الجهات التالية:

Immigration Bureau Commissioner

Police Maj.-Gen. Surachate Hakparn

Immigration Bureau

507 Soi Suan Plu

Bangkok 10120

Fax: +66 2 287-1516

Twitter: @hakparn

**Salutation: Dear Major General**

Minister of Interior

Gen. Anupong Paojinda

Atsadang Road

Pra Nakorn

Bangkok 10200

Fax: +66 2 221 0823

**Salutation: Your Excellency**

Minister of Foreign Affairs

Don Pramudwinai  
Sri Ayudhaya Road  
Bangkok 10400

Email: [minister@mfa.go.th](mailto:minister@mfa.go.th)

Salutation: Your Excellency

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

## تحرك عاجل

لاجئ بحريني يواجه خطر الترحيل

معلومات إضافية

تحدث حكيم علي العربي صراحةً، منذ بلوغه بر الأمان في أستراليا، عن تعرضه للتعذيب في البحرين، وعلى الأخص في مقابلاته مع صحيفة "ذا نيويورك تايمز" (وكتب اسم العائلة "al-Oraibi") في 2016. وفي المقابلة الصحفية، انتقد الدور الذي يلعبه سلمان بن إبراهيم آل خليفة، أحد أفراد العائلة الملكية الذي يدير ملف كرة القدم الدولية للمملكة، والذي، كما يزعم حكيم، لم يتضامن معه كأحد لاعبي المنتخب الوطني، حينما تعرض للاضطهاد.

وللبحرين سجل معروف في اعتقال المعارضين لدى وصولهم مطار المنامة الدولي. وكانت آخر الأمثلة على ذلك حالة علي محمد الشويخ، الذي رحلته هولندا في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018. واعتُقل بالمطار، ويجري احتجازه منذ ذلك اليوم دون أن يُتاح له الاتصال بمحامٍ، في ظل ظروف تثير المخاوف حول تعرضه لسوء المعاملة.

وهكذا، فإن تايلند مُلزَمة بمبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر نقل الأشخاص إلى أي بلد أو ولاية قضائية يتهدهم فيها خطر فعلي بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويحظى هذا المبدأ بحماية

العديد من الصكوك الدولية، وقد اكتسب صفة القانون الدولي العرفي، مما يجعله ملزماً لكافة الدول، بغض النظر عن تصديقهم على المعاهدات ذات الصلة. كما تشكل الإعادة القسرية للأشخاص إلى بلد قد يواجهون فيه التعذيب أو غيره من سوء المعاملة، انتهاكاً لـ"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، التي تعد تايلند دولة طرف فيها. وأكد مسؤولو تايلنديون مراراً وتكراراً على التزامهم بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وحرصهم على حمايته. ومع ذلك، فقد انصاعت الحكومة التايلندية مرات عديدة للضغط من الحكومات الأجنبية، وأعدت أشخاصاً قسرياً إلى بلدان يتهدد أرواحهم وسلامتهم فيها خطر بالغ. فقد أُعيد من تايلند المواطن البحريني علي أحمد إبراهيم هارون، البالغ من العمر 21 عاماً، قسرياً إلى البحرين في 18 ديسمبر/كانون الأول 2014، استجابةً لنشرة أصدرتها "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" (الإنترپول) وحركتها السلطات البحرينية. وثمة تقارير موثوقة تفيد بأنه تعرض للتعذيب حين أُعيد إلى البحرين. ووفقاً لما أفادت به أسرة هارون، تعرض للاعتداء البدني من جانب السلطات التايلندية والبحرينية أثناء احتجازه في تايلند وإعادته القسرية إلى البحرين. وكان قد لاذ بالفرار من البحرين في 2013، عقب تعرضه للتعذيب هناك، كما ورد.

وتمثل الإعادة القسرية انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. وتبنت اللجنة التنفيذية للإنترپول في 2014 سياسة جديدة، مع مراعاة المعايير القانونية، تهدف إلى منع استغلال الإجراءات المشروعة لمكافحة الجريمة لانتهاك حقوق اللاجئين. وعلى الرغم من أن سياسة الإنترپول لا تزال غير منشورة، أتاحت منظمة غير حكومية تسمى "محاكمات عادلة" (Fair Trials) مقتطفات منها. ومع ذلك، فإن حكومات الخليج العربي لا تزال تواصل إساءة استخدام عملية إصدار النشرات الحمراء طوال الأعوام التي مضت منذ ذلك الحين، للبحث عن المعارضين الذين هربوا خارج البلاد، والقبض عليهم وإعادتهم قسرياً.

الاسم: حكيم علي العربي

النوع: ذكر

